أحسن فان استقل السيد بالاخذ عتق لحصول التعجيز المستحق
ولو جني المكاتب على سيده لزمه قود أو ارش ما بقي ما لم يف لان
واجب جنايته عليه لا تتعلق كله برقبته بخلاف جنايته على سيده لانه
لا نفع له في الجنين فانما معه ما يفي به ذلك فللسيد أو الوارث
تعجيزه دفعا للضرر عنه او جني عليه اجنبي لزمه قود أو الارش
قيمته والارش لانه بمعاملته تعجيز نفسه واذا عجز هنا فالارش متعلق
بسوي الرقبة وفي اتعلاق الارش على ذمة الفسخ تغليب فان
لم يكن معه مال يفي بالواجب عجزه الحاكم بطلب المستحق وبيع
بقدر الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت الكتابة فيما بقي والا بيع
كله وللسيد ما فضل وقال الامرين من قيمته والارش فيتحاصان
وعلى المستحق قبول العفو اولى اعتقه او ابراه بعد الجناية عتق
ولزمه الفداء لانه فوت متعلق حق المجني عليه ولو قتل المكاتب
بطلت الكتابة ومات رقيقا لغرماء قتله والسيد قود على
قاتله والا فالقيمة له وبالمكاتب بفتح المثناه التصرف فيما
بيده من المال الحاصل من كسبه على الابتدع فيه ولا خطر كبيع
وشراء واجارة اما ما فيه تبرع كصدقة او خطر كقرض وبيع
نسيئة وان استوثق برهن او كفيل فلا بد فيه من اذن سيده
فيما تصدق به عليه من كوم وجبر بما العادة فيه اكله وعدم
بيعه له اهداوه لغيره على النص في الام وله بشراء من ثبت عليه
باذن سيده واذا اشتراه باذنه تبعه رقا وعتقا والا بيضع
اعتاقه عن نفسه وكتابته ولو باذن سيده لتضمنها الولا
وليس من اهله كما علم مما مر ويجب على السيد اذ يضع
الي يحط منه اي كتابته من مال الكتابة الصحيحة ما اي ثم المنجم

متمول او بدل فقد له من جنس مال الكتابة وان كان من غيره
والحط والدفع قبل العتق يستعين به على العتق قال
الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر لا يتاء على ذكر لان
المقصد منه الاعانة على العتق وخرج بالصحيحة الفاسدة
فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء لو كاتبه في مرض
موته وهو ثلث ماله وماله كاتبه على منفعة والحط اولى من الدفع
لان المقصد بالحط الاعانة على العتق وهي محققة فيه مو
هومة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة اخرى وكون كل
من الدفع والحط في النجم الاخير اولى منه فيما قبله لانه اقرب لعتق
وكونه ربع النجوم او ثمن غيره فان لم يسع له نفسه
فسعيا ولي رد قدر حظ الربع الثاني وغيره وحطا لسيد مالك عن
ابن عمر رضي الله عنهما ويحرم على السيد التمتع بمكاتبة لاختلال
ملكه فيها ويجب لها بوطء بمهرها ولا حد عليه لانها ملكه
والولد حر ولا يجب عليه قيمته لانفاده حر او عبارت
بالولد مستولدة مكاتبة وولد المكاتبة الرقيق الحادث بعد
الكتابة بتبعها رقا وعتقا وحق الملك فيه للسيد فلو
قتل فقيمته له ويرثه من ارش جناية عليه وكسبه وكسبه
وما فضل وقف فان عتق فله والا فلسيد ولو اتى المكاتب
بمال فقال لسيده هذا حرام ولا بينة صدق المكاتب بيمينه
وبقال حينئذ للسيد خذه او نبرئ عنقدره فان ابى قبضته
القاضي عنه فان نكل عن الحلف حلف سيده ثم لو كانت له
علي ثم جاء فقال السيد هذا غير مالي صدق بيمينه
لان الاصل عدم التزكية وله مكاتب سرا لا اما للتجارة لا يتزوج